الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
العدد العاشر 10
يونيو 2021

تعدد اللغة في استعمال المملكة العربية السعودية
المظاهر والمؤثرات

د. أمل عبدالله عبدالرحمن الراشد*

amalrashed@ksu.edu.sa

ملخص:

يسعى البحث إلى وصف التعدد اللغوي في الدول العربية التي لا تتضمن اعترافًا رسميا باللغة الثانية على الرغم من احتلالها مساحة واسعة ومهمة في الاستعمال. واعتمد البحث واقع استعمال اللغة في السعودية مثالا يستعرض فيه مكانة اللغتين العربية والإنجليزية فيها. وقد قُسم البحث إلى أربعة مباحث تناقش إشكالية البحث وأبعادها، حيث ناقش البحث أولا مفهوم التعدد، ثم علاقته بمفهوم المكانة، ثم انتقل إلى وصف مظاهر التعدد في الاستعمال اللغوي السعودي من خلال ثلاثة عناصر، هي: التعليم، ومؤسسات العمل، والأسرة والمجتمع، وتضمن هذا الوصف تحليلا للمؤثرات التي صنعت هذا الواقع، ثم استكمل البحث هذا التحليل في مبحثه الأخير الخاص بالاختيار اللغوي. وتوصل البحث إلى أن الاستعمال اللغوي في السعودية استعمال متعدد. وأن التعدد ناتج طبيعي لأنواع التعدد الأخرى المنفتحة في السعودية. ورأى البحث أن تجاهل وجود التعدد على مستوى الاستعمال، وعدم الالتفات لأسبابه وتأثيره في سياسة البلاد وإجراءاتها التخطيطية، من شأنه أن يؤثر تدريجيا بصورة سلبية على وضع اللغة العربية ومتنها.

كلمات مفتاحية: تعدد لغوي، أحادية لغوية، سياسة لغوية، منزلة اللغة، لسانيات اجتماعية.

*أستاذ اللسانيات المساعد - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

Multilingualism Used in the Saudi Arabia

Manifestations and Effects

Dr. Amal Abdullah Abdulrahman Al-Rashed*

amalrashed@ksu.edu.sa

Abstract:

This research will describe multilingualism in Arab Countries, which do not have official recognition of a second language in the whole country or in parts of it, in spite of the wide use of that language. It studies the real use of language in Saudi Arabia as a study case. The research was divided into four sections that discuss the study case. It will attempt to find out the role of each language (Arabic or English) in three different fields of use, first in education system, then in work establishments, and finally inside the family and society. At the end of this research, cause of use and its effects will be analyzed. The research concludes that multilingualism is the overwhelming choice in accordance to what happens in other linguistic societies of the world. Therefore, it is not acceptable that language planning ignores this reality or describes their status of being monolingual.

Keywords: Multilingualism, Monolingualism, Linguistic Policy, Status of Language, Sociolinguistics

* Assistant professor of Linguistics, Arabic Language and Literature, College of Arts, King Saud University, Saudi Arabia.

مدخل:

ينقل الواقع اللغوي العربي من خلال الاستعمال الفعلي للغة، أن هذا الاستعمال ليس استعمالا أحاديا، بل هو استعمال يقع بين التعدد اللغوي والتنوع اللغوي. وتتفاوت الدول العربية في درجات هذا الوصف بحسب الخلفية والظروف التي أوجدت هذا الوضع. وإشكالية هذا البحث تقوم على وصف التعدد اللغوي على أساس الواقع اللغوي الفعلي، وليس على أساس الاعتراف الرسمي بوجود هذا التعدد. ولهذا فإن تركيز هذا البحث ليس على الدول العربية التي تعترف رسميا باللغة أو اللغات التي تقع في حيز الاستعمال، إنما على الدول التي لا تتضمن على المستوى الرسمي اعترافا باللغة الثانية التي تحتل مساحة واسعة ومهمة ومؤثرة في الاستعمال. واعتمد هذا البحث واقع استعمال اللغة في المملكة العربية السعودية مثالا يناقش فيه بمنهج وصفي تحليلي قضية تعدد اللغة في الاستعمال فيها. ويهدف البحث إلى:

1. مناقشة ملابسات المفهوم بين مصطلحي التعدد والتنوع، وعلاقته بمفهوم المكانة اللغوية.

2. استعراض ووصف مظاهر استعمال وحضور اللغتين العربية والإنجليزية في المملكة العربية السعودية، في التعليم، ومؤسسات العمل، والأسرة والمجتمع، ومحاولة تحديد مكانة اللغتين بين الأحادية والتعددية من جهة، وحدود ومدى الاستعمال وأهميته لكل لغة من جهة أخرى.

3. تحليل الخلفيات والمؤثرات في استعمال اللغتين، وفي تحديد الاختيار اللغوي ومبرراته وموجهاته لمستعملي اللغة في البيئات الثلاث التي يستعرضها البحث.

أولا- التعدد اللغوي: ملابسات المفهوم

يستعمل مفهوم التعدد اللغوي Multilingulisme الذي يصف وضعية فرد أو جماعة تتكلم العديد من الألسن في الأساس في مجال السياسة اللغوية. وهو يصلح لإقامة تمييز بين واقع الاستعمالات اللسانية التي تتسم بالتعدد، ومبادئ سياسة اللسان التي ترتكز على أحادية اللسان

واتساع اللسان الوطني ونشره. وفي هذا الاتجاه يصلح مفهوم التعدد اللساني لتمثيل أحد المجالات التطبيقية للأخلاقية اللسانية، وخاصة المسائل المتعلقة بالحرية الفردية والمحافظة على تنوع الألسن[1]. والتعريف الشائع للتعدد اللغوي هو "استعمال أكثر من لغة، أو القدرة بأكثر من لغة"[2]. أما التنوع اللغوي Linguistic Variation فيقصد به مجموع الاستعمالات المتغيرة لمجموعة ما، ومن خلاله تظهر الاستعمالات المعترف بها من قبل أعضاء المجموعة[3]. وتسمي جولييت غارمادي اللغات بالمنظومات، وتضع التعدد اللغوي والتنوع اللغوي والتعدد اللهجي أيضا تحت مسمى واحد هو: التباين اللغوي. وتعرفه بأنه "استعمال منظومتين أو أكثر من جانب المتكلمين في مُتحد واحد، لا يمكنه إلا أن يبدل معطيات التباين ضد اللغات، الخاص بكل منظومة من المنظومات المعنية، لكنه لايتعارض مع وجود هذا التباين ذاته"[4]. وحسب جولييت غارمادي فالثنائية اللغوية حالة من حالات التعدد اللغوي الذي تسميه (التباين اللغوي)، وتقول: "إن لغتين أو أكثر هما على اتصال واحتكاك، إذا كانتا مستعملتين استعمالا تعاقبيا من قبل الأشخاص أنفسهم، والأفراد الذين يستعملون هذه اللغات هم عندئذ، مجال الاحتكاك"[5].

إن التعدد اللغوي سمة للمجتمعات الحالية المعاصرة، وما عادت مرتبطة فقط بالمجتمعات ثنائية اللغة بصفة رسمية، بل إن هذه السمة واضحة، وإن لم تعترف بها القرارات والنظام الرسمي، فإن واقع الاستعمال يعترف بها. ولم يعد التعدد اللغوي يرتبط فقط بالظروف التي ترتكز على خلفيات قامت على الحروب أو الاستعمار أو الهجرات، إنما أصبح الآن نتيجة طبيعية للعولمة والانفتاح الثقافي والاقتصادي الواسع. ولذلك فإن الدول التي لم تخضع لهذه الظروف ولا توجد فيها هذه الخلفية، يمكن أيضا وصف وضعها اللغوي بالوضع المتعدد. فالحالة التي تفترضها النظرية اللسانية، هي أن التعددية اللغوية هي الحالة الأكثر اعتيادا[6].

وكما يذكر هدسون "فظاهرة التعدد اللغوي من الظواهر اللغوية المألوفة في العالم كله، كما يستطيع أي عالم لغة اجتماعي نظري أن يستنتج بسهولة من حقيقة أن هناك أربعة أو خمسة آلاف

لغة مستخدمة في العالم في حين لا يزيد عدد دول العالم عن مائة وأربعين دولة. وعلى ذلك، فهناك على الأقل بعض الدول التي لا بد أن تتحدث بعدد كبير من اللغات، يتراوح متوسطه بين ثلاثين وخمس وثلاثين لغة. ولو أخذنا في الاعتبار ضرورة الاتصال بالجماعات والمؤسسات الحكومية، فمن المعقول أن نفترض أن الكثير من أفراد هذه الجماعات هم من متعددي اللغات،... ويكشف لنا الواقع أن المجتمعات ذات اللغة الواحدة Monolingualism المألوفة لمعظمنا، قد تكون في الواقع غاية في الندرة والغرابة من منظور عالمي"[7].

ثانيا - التعدد اللغوي ومفهوم المكانة

المكانة مفهوم يجري تناوله في دراسات التخطيط اللغوي، وذلك ضمن أحد أنواع التخطيط اللغوي وهو تخطيط الوضع أو تخطيط المنزلة، الذي يعنى بالاستعمال اللغوي؛ نوعيته وكيفيته وتنويعاته، وكيف يؤثر كل ذلك على وضع اللغة ومنزلتها، والجهود الرسمية التي تعمل في هذا الشأن. ومكانة اللغة متغيرة وليست ثابتة، ويحددها من جهة مكانة أو قيمة مستعملها، والاستعمال نفسه من جهة أخرى. وإلى جانب الجهود فإن هناك عوامل أساسية لها القوة في تعزيز مكانة اللغة ورفع منزلتها، منها عوامل تاريخية، ومنها عوامل اقتصادية وسياسية، والاستعمال الاجتماعي المتأثر في الأساس بهذه العوامل، هو نفسه يحافظ على مستوى هذه القوة، ودرجة هذه المكانة. ويمكنه أيضا فعل العكس. "وفي كثير من الحالات يلزم تغيير منزلة اللغة تدخلا في متنها"[8]. والتدخل في اللغات أو أيضا في اللغة الواحدة، هو تدخل يقوم به أصحاب السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي بهدف التأثير في العلاقة ما بين اللغات، أو بهدف التأثير في نظام اللغة الواحدة ومعجمها[9]. والقوانين اللغوية تتنوع في صورها، فهي[10]:

- قوانين تعنى بصيغة اللغة، والتي تحدد مثلا الكتابة أو المفردات، من خلال قوائم للكلمات.

- قوانين تعنى باستعمال الناس للغات، كأن تشير إلى اللغة التي يجب التحدث بها في هذا المقام أو ذاك، في هذا الوقت من الحياة أو ذاك. وكأن تحدد مثلا اللغة الوطنية للبلد أو لغات العمل في مؤسسة ما.

- القوانين التي تعنى بالدفاع عن اللغات، سواء تعلق الأمر بإرادة ترقيتها ترقية أكبر كي تكون عالمية مثلا، أو بحمايتها كحماية البيئة.

وتقتضي فكرة التخطيط اللغوي ثلاثة أمور:[11]

- أن اللغة متغيرة، وهذا مما لا جدال فيه، فتاريخ اللغات حاضر لإثبات ذلك.

- أن العلاقات بين اللغات قابلة للتغيير.

- أن الإنسان قادر على التدخل في الأمرين السابقين، وأنه قادر على أن يغير اللغة، وأن يغير العلاقات بين اللغات.

ويتحدث إبراهيم محمود عن (تجوهر اللغة) الذي من شأنه أن يقصي اللغة عن أسسها وعن مادتها الفعلية، وعن أصلها، فيقول: إن سعي اللغة إلى اعتبار اسمها اسما استثنائيا، متفردا، ينتج عنه تغربها عن حقيقتها، عن منشئها وحقيقة فكرتها في العمق، وذلك حين تطيح باللغات الأخرى بوصفها أخرى، لتتجذر نقيض ما سبب حضورها وانتشارها. وإن التركيز على بلاغة اللغة وكيف تتجوهر على ألسنة من يقدمونها متصفة بالكمال يؤدي إلى ضعفها وعدم قدرتها على مواجهة ذاتها. والمحافظة والحرص على هذا النموذج في إطاره القواعدي النحوي حسب وجهة نظر إبراهيم محمود يوجهان السيمياء الثقافية، ويرسمان حدود ما يجب وما لا يجب التفكير فيه. والتقيد بالموروث حفاظا على الدور الملهم للأجداد، يفصح عن موت مفهوم الزمن في حياة اللغة. ولإبقاء اللغة في حيز النمو والتنامي فإنه لا بد من الابتعاد عن تسوير اللغة، والمحافظة على بقائها منفتحة[12]. فاللغات لا تفرض بقرار، وهي نتاج التاريخ وممارسة الناطقين، وهي تتطور بسبب عوامل تاريخية واجتماعية[13].

إن أهم ما يجعل اللغة العربية تأخذ مكانا منخفضا في المكانة والمنزلة هو عدم انطلاق الجهود التي تخصها من الواقع والحاضر، إنما من الماضي الذي يراد نقل صورته للحاضر كما هي، والانطلاق من صورة غير واقعية للهوية رسمتها أفكار وأحكام أيديولوجية تنطلق من فكرة النقاء Purism، تلك الفكرة المثالية التي لا تناسب الواقع، لانطلاقها من خلفية أيديولوجية غير موضوعية. ولعل الانغماس في هذه الفكرة هو ما أدى -كما يقول الفهري- إلى أن يقترن تدهور موقع اللغة العربية في بيئتها اللسانية المجتمعية المحلية والوطنية الدولية بضعف جاهزيتها الداخلية، المرجعية والعلمية والثقافية واللغوية والتربوية، والحاجة إلى المعجم الجديد، وكتاب النحو الجديد، والنصوص اللغوية الحديثة، والطرق التعليمية الحديثة، والوسائط الجديدة... إلخ.

إن الركون إلى لغة مسكوكة مبتذلة، ورفض لغة تحيا وتتطور، الذي يدعو إليه الفريق التقليدي في التعامل مع اللغة، هو في الواقع أهم أسباب تراجعها وضعفها أمام اللغات الأخرى، على الرغم من أن الحجة في ذلك هي الدفاع عن اللغة والمحافظة على نقائها[14]. "إن تحديد اللغة يقع في قلب تحديد الهوية، وكلاهما يقع في أساس فهم التحولات التي تشهدها في الوقت الحاضر"[15]. و"البعد الوراثي للهوية في علاقتها مع الذات لا يجب على الإطلاق أن يحجبها عن الواقع ثم يأسرها بقيود الماضي، فتنغمس فيه بعيدًا عن اللحظة الراهنة. ذلك أنه استنادًا إلى المقوم التراثي بأبعاده الثقافية واللغوية يجب أن يكون دافعًا إلى العمل المستقبلي، والمشاركة الفاعلة في صناعة الحضارة العالمية. ومن ثم سيكون المثقف العربي مطالبًا بالتمييز بين موقفين متناظرين؛ أحدهما يشي بالاتكاء على الحمولة الثقافية الماضوية اتكاء سلبيًا، وثانيهما مستند إليها استنادًا إيجابيًا ليصوغ منها حاضره وغده بوعي أصيل"[16].

ينبغي أن يهيمن في اللغة العربية البعد العلمي والعالمي، إذا أريد لها البقاء والتفعيل في هذا العالم. وترسيخ اللغة العربية وتطويرها هو ترسيخ للهوية الحضارية، لتصبح حضارة حية تمتلك مقومات التطور والإبدال، والريادة بدل التبعية[17].

إن تعلم اللغات الأخرى والعمل بها، ليس أمرا يمكن استبعاده، واستبعاده هو سعي نحو عزلة عالمية. ولكن أيضا تمثل اللغات الأخرى تمثلا كاملا ومحاولة الذوبان فيها ومنحها ثقة الاستعمال المطلقة، هو أيضا سعي نحو أمر آخر يتعلق بالهوية، وبدعم اللغة الرسمية وبالمسؤولية نحوها. وينبغي القول إنه على الرغم من كل الادعاءات في العالم العربي كله بقيمة اللغة العربية، إلا أنه على مستوى الممارسات، فإن الواقع الفعلي للاستعمال يخبرنا بقيمة اللغة ذات القوة في العالم وهي اللغة الإنجليزية، فقيمة العربية تظهر في أيامها السنوية ومناسباتها، وفي التزام قادة الدول والساسة بالتحدث بها في الحوارات والخطابات الدولية، وفيما عدا ذلك ودونه، فإن اللغة الإنجليزية تبدو أكثر قيمة وهي الوسيلة الأنسب لتحقيق الأهداف، حسب واقع الاستعمال.

ثالثا - مظاهر التعدد في الاستعمال اللغوي في المملكة العربية السعودية

ينص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية في المادة الأولى في الباب الأول منه، على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد. لكن المتأمل للواقع اللغوي، لا بد أن يتساءل ما إذا كانت اللغة العربية هي اللغة الرسمية على مستوى الممارسات الفعلية، أم أن هذا الوصف قد تعرض لشيء من التغيير. والواقع المقصود هو واقع الممارسات الفعلية للغة، في التعليم، وقطاعات العمل الحكومية والخاصة، والممارسة اليومية للغة في محيط الأسرة، والتعاملات العامة. وفي خط السؤال نفسه يأتي سؤال آخر، يطرحه أيضًا تأمل الواقع اللغوي: هل تحافظ اللغة العربية على موقعها أمام اللغة الإنجليزية، أم أن هذا الأمر قد تعرض أيضًا لشيء من التغيير؟ حيث يُلاحظ أن اللغة الإنجليزية احتلت مكانة مهمة في واقع الاستعمال وعلى مستوى الممارسة. وتبدو المسائل اللغوية في ظروف مجتمع العولمة أيضا عالمية، وتتطلب تدخلا عالميا، وهذا ما أوجد ما يسمى باللغة العالمية، فاللغات التي يقر المجتمع الدولي بكونها عالمية، يجب أن تتمتع بالسمات الآتية[18]:

- تدرس في الكثير من البلدان.
- يتعلمها البالغون خاصة في مختلف بلدان العالم.

- تُعد لغات عاملة في عدد من المنظمات الدولية.
- تبدو كخازنة للمعارف البشرية، فيكتب بها ويترجم منها.
- تنتشر خارج أراضيها الحقيقية.

واللغة الإنجليزية من أهم اللغات التي توفرت فيها تلك السمات التي أهلتها لأن تكون لغة عالمية. وهذا ما يبرر القوة التي اكتسبتها هذه اللغة. فهل هذا هو ما يبرر أيضا المساحة التي أخذتها اللغة الإنجليزية في الوضع اللغوي في دول تقر اللغة العربية لغة رسمية للبلاد، ولا تقر غيرها في نظامها ودستورها، ومن هذه البلاد العربية المملكة العربية السعودية؟

ونعرض فيما يأتي بعض مظاهر الاستعمال اللغوي للغتين العربية والإنجليزية في التعليم، والمؤسسات الحكومية والخاصة، والأسرة والمجتمع، ومؤثرات وخلفية هذه المظاهر.

أ - التعليم

إن إقرار نظام الحكم الأساسي اللغة العربية لغة رسمية في البلاد، يعني أن التعليم هو الركن الأساس الذي يمثل هذه اللغة، ناقلًا لها، ومعززًا لإمكاناتها. وقد جاء في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، في البند الرابع والعشرين من الباب الأول، والخاص بالأسس التي يقوم عليها التعليم، ما نصه: "الأصل هو أن اللغة العربية هي لغة التعليم في كافة مواده وجميع مراحله، إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى"[19]. ونص البند الخامس والأربعين في الباب الثاني، الخاص بأهداف التعليم وغاياته، على هدف "اكتساب القدرة على التعبير الصحيح في التخاطب والتحدث والكتابة، بلغة سليمة وتفكير منظم"[20]. ونص البند السادس والأربعين من الباب نفسه، على هدف "تنمية القدرة اللغوية بشتى الوسائل التي تغذي اللغة العربية، وتساعد على تذوقها وإدراك نواحي الجمال فيها أسلوبًا وفكرة"[21]. وإذا نظرنا في نظام مجلس التعليم العالي ولوائحه، فإنه قد تضمن المادة الحادية عشرة من الأحكام العامة، التي نصها: "اللغة العربية هي لغة التعليم في

الجامعات ويجوز عند الاقتضاء التدريس بلغة أخرى بقرار من مجلس الجامعة المختص"[22]. وعلى الرغم من أن السياسة اللغوية العليا في البلاد أقرت فقط اللغة العربية لغة رسمية في البلاد، ولم تقر الاستعانة بلغات أخرى عند الحاجة، إلا أن سياسة التعليم في البلاد أقرت استعمال اللغات الأخرى، وبصيغة مرنة؛ فالشرط هو (الضرورة والاقتضاء)، وليس للضرورة والاقتضاء صورة واحدة أو ثابتة. ويمكن القول إن عدم وجود لفظ (الوحيدة) والاكتفاء فقط بـ(اللغة الرسمية)، يحمل ضمنيا عدم نفي اللغات الأخرى من الاستعمال.

لغة التعليم العام في المدارس الحكومية هي اللغة العربية، وقد تراوحت نسبة التدريس بالإنجليزية فيها من 0% إلى 20%. أما المدارس الخاصة، وهي في الوقت الحاضر أصبحت فرعين؛ أهلية وعالمية، فإنه وبالنظر في مدارس متعددة من الفرعين، فقد كانت لغة التعليم فيها هي العربية والإنجليزية؛ وتختلف نسبة التعليم باللغتين بين الفرعين، حيث تراوحت بين 50% إلى 80% لصالح الإنجليزية، وهذه النسبة تشير إلى قوة حضور اللغة الإنجليزية في مدارس التعليم العام الخاصة، فهي نسبة مساوية لنسبة التدريس باللغة العربية في الفرع الأهلي، وتتفوق عليها في الفرع العالمي، حيث لا يتعدى حضور العربية 20% إلى 30%. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدارس هي تحت إشراف ومتابعة وزارة التعليم، وتنطلق من الضوابط التي وضعتها لها الوزارة مسبقًا.

وقد طرحت مجموعة من الأسئلة على مجموعة من طلاب وطالبات هذه المدارس بأنواعها، وعلى مجموعة من الأسر أيضًا التي اختارت هذه المدارس لأبنائها. وتتعلق هذه الأسئلة بمحاولة قياس أثر التعليم بين كونه بلغة واحدة أو لغتين. ومن هذه الأسئلة: ما لغة التعليم المعتمدة في المدرسة؟ في أي لغة تتفوق الكفاية اللغوية عند التلميذ؟ وما السبب؟ ما مستوى اكتساب التلميذ لمهارات اللغة العربية والقدرة التعبيرية فيها؟ ما تقييم مستوى الفهم للغة العربية عند التلميذ؟ أيهما المؤثر في تفوق لغة على أخرى عند التلميذ، أو تساويهما، هل المنزل أم المدرسة أم أسباب أخرى؟ وقد كانت الإجابات عند الدارسين في التعليم العام مختلفة عنها في التعليم الخاص بفرعيه، ولكن ليس اختلافًا

تامًا، فقد اتفقت إجابات الجميع على صعوبة فهم المستوى الفصيح، وعدم القدرة على استعماله إنتاجًا وفهمًا، وقد كانت هذه الصعوبة أيضًا عند من تعلموا في مدارس التعليم العام الذي نسبة التعليم فيه بالعربية هي 80%. أما الكفاية اللغوية فهي عند طلاب التعليم العام أعلى في العربية، وأما عند طلاب التعليم الخاص فهي أعلى في الإنجليزية.

وبالعودة إلى وثيقة التعليم، سنجد أنها تضمنت بنودًا تخص اللغة في أهداف التعليم في كل مرحلة دراسية. ففي الفصل الأول من الباب الثالث الخاص برياض الأطفال، جاء في البند السابع والستين ما نصه: "تزويد الطفل بثروة من التعابير الصحيحة والأساسيات الميسرة، والمعلومات المناسبة لسنه، والمتصلة بما يحيط به"[23]. أما ما يخص المرحلة الابتدائية فجاء في البند الخامس والسبعين في الفصل الثاني من الباب الثالث ما نصه: "تنمية المهارات الأساسية المختلفة وخاصة المهارات اللغوية، والمهارة العددية، والمهارات الحركية"[24]. أما الفصل الثالث والرابع من الباب الثالث الخاص كل منهما بالمرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية، فلم يتضمن أي منهما أي بند يتعلق باللغة.

وفي الواقع فإنه حسب إجابات الأسر، فإن اللغة في رياض الأطفال الحكومية هي العربية، وقد توجد اللغة الإنجليزية بنسبة لا تتجاوز 20%، ثم تنخفض هذه النسبة في النصف الأول من المرحلة الابتدائية، ثم تعود في النصف الثاني وفي المرحلتين المتوسطة والثانوية. أما رياض الأطفال الخاصة فالمادة المقدمة فيها والأنشطة، تكون باللغتين بنسبة متساوية، أو بنسبة أعلى لصالح الإنجليزية، وتستمر هذه النسبة في النصف الأول من المرحلة الابتدائية، ثم تبدأ في الارتفاع في النصف الثاني وفي المرحلتين المتوسطة والثانوية.

وقد أشار كثير من الأمهات إلى أن اكتساب الأطفال للغة في مرحلة رياض الأطفال والنصف الأول من المرحلة الابتدائية تعود نسبة ارتفاعه أو انخفاضه إلى قدرة المعلمة التي تقدم المادة، وغلبت على الإجابات أن اللغة الإنجليزية يسهل اكتسابها عند الأطفال، أما العربية فتحتاج إلى معلمة ذات كفاءة وقدرة ومهارات عالية. أما من هم في رياض الأطفال الحكومية، فقد أشارت بعض إجابات

الأمهات إلى أنهن يستعن بعناصر خارجية خارج وقت المدرسة لتعليم الطفل اللغة الإنجليزية. وكان تبرير هذا الأمر منهن هو أن اللغة الإنجليزية مهمة ولا يكفي أن يكون لدى الفرد اللغة العربية فقط، ولذلك ينبغي التأسيس لها منذ مرحلة مبكرة. وهذا التبرير هو التبرير نفسه الذي كان لدى من يحرصون على وجود أبنائهم في مدارس تدعم التدريس باللغة الإنجليزية بنسبة عالية. فماذا عن العربية؟ وماذا عن تواصلهم اليومي مع من حولهم من جميع الفئات الاجتماعية، الذي يقتضي المعرفة باللغة العربية؟

لقد كانت إجابة الأسر في هذا الجانب أن هذه المعرفة ممكنة التحقق من خلال الاستعمال اليومي في المنزل للغة العربية وعدم استعمال الإنجليزية، ويكون متحققا بشكل أفضل من خلال التعامل اليومي مع الجد والجدة، فهما مرجع رئيس في تكوين هذه المعرفة باللغة العربية. والسؤال الممكن طرحه هنا، في فترات زمنية قادمة، وعندما يصبح شباب اليوم أجدادا، هل سيتصفون بهذه المرجعية اللغوية، أم أن شأن اللغة العربية سيكون في مأزق أكبر مما هو عليه الآن؟ والسؤال الثاني، ألا يشير هذا الوضع إلى تعدد لغوي في المجتمع؟

وبالانتقال إلى التعليم الجامعي، فإن النظر في الوضع اللغوي فيها، يكشف عن اعتماد رسمي للغة الإنجليزية في التخصصات الصحية والعلمية، أما التخصصات الأخرى فالاعتماد للعربية، ولكن الإنجليزية ليست مستبعدة. وسياسة التعليم العالي لا تفرض التدريس باللغة العربية وحدها، بل تضمنت جواز التدريس بلغات أخرى في حال اقتضت الحاجة، على أن يكون هذا بموافقة رسمية. ولم يكن هذا الاقتضاء في كليات مصطلحاتها ومفاهيمها ومراجعها باللغة الإنجليزية فحسب، بل كان أيضًا في كليات ليست كذلك، كإدارة الأعمال على سبيل المثال، التي أقرت اللغة الإنجليزية لغة التدريس فيها بصورة رسمية.

وهذا الإقرار الرسمي يحدث، وهذا الاقتضاء يؤثر ويُقنع على الرغم من تمكن أساتذة الكلية من التدريس باللغتين، بل إن تمكنهم في العربية قد يكون أقوى، ويحدث أيضا على الرغم من وجود

الترجمات الواسعة والجيدة، التي تدعمها دور النشر الجامعية والأكاديمية، التي تحقق البند الرابع عشر بعد المئة في الفصل الخامس من الباب الثالث في وثيقة سياسة التعليم السعودية، وهو الفصل الخاص بأهداف التعليم العالي، ونصه: "ترجمة العلوم وفنون المعرفة إلى لغة القرآن، وتنمية ثروة اللغة العربية من (المصطلحات)، بما يسد حاجة التعريب ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين"[25].

فهل المؤسسات التعليمية في تحديد سياسة التعليم فيها، أو في قراراتها التنفيذية، تخالف السياسة اللغوية الرئيسة للتعليم في البلاد، باعتمادها اللغة الإنجليزية مع اللغة العربية، أو بإقرارها لغة أساسية؟

يمكن القول إن المؤسسات التعليمية لم تتعامل مع اللغة العربية بشكل يخالف الوثيقة الأساسية للتعليم، بل إنها في رسم خططها التعليمية تدرك المرونة التي صيغت بها البنود اللغوية التي تضمنتها وثيقة التعليم، والأمر نفسه فيما يتعلق بالمؤسسات الأكاديمية. تلك المرونة انطلقت من نظرة واقعية تعي أن المجتمع السعودي على مستوى التطبيق والاستعمال اللغوي ليس مجتمعًا أحادي اللغة، وأن سوق العمل المحلي والعالمي، لن يدعم مخرجات أحادية اللغة. فعليًا هذا هو الواقع الذي ينقله الوضع اللغوي في المؤسسات الحكومية والخاصة في الوقت الحاضر.

ب - مؤسسات العمل

واقع مؤسسات العمل في الوقت الحاضر اختلف عما كان عليه، وأخذ اتجاها لغويا آخر في السنوات العشر الماضية. فقبل ذلك كانت المؤسسات الحكومية تخلو إلى حد ما من اللغة الإنجليزية في ممارسات العمل، وكان هذا الوضع ملحوظًا بصورة واضحة في مؤسسات العمل الخاصة. وقد تكون شركة أرامكو السعودية هي الشركة الوحيدة التي ظهر فيها منذ بداية نشأتها، الوضع اللغوي المتعدد الذي ساد في مؤسسات العمل في الوقت الحاضر. فما شكل هذا التعدد اللغوي؟ وما شكل ممارساته في مؤسسات العمل الحكومية والخاصة في الوقت الحاضر[26]؟

توجهت بمجموعة من الأسئلة إلى مجموعة ممن يشغلون وظائف إدارية أو قيادية في مؤسسات مختلفة التخصصات؛ حكومية، شبه خاصة، خاصة، وضمن ذلك المؤسسات المصرفية أيضًا. وحاولت الأسئلة استنتاج الوضع اللغوي في هذه المؤسسات على مستوى الممارسات التنفيذية والرسمية، ومن هذه الأسئلة: هل يوجد بند محدد للغة العمل؟ وهل يوجد بند يحدد نسبة استعمال الإنجليزية أو كيفيتها؟ وما النسبة الفعلية لحضور اللغة العربية في العمل في مؤسستكم؟ وفي حال كانت نسبة الاستعمال الأعلى للإنجليزية، فما السبب؟ ما نسبة حضور العربية في ممارسات العمل المكتوبة وغير المكتوبة؟ وسؤال يخص الشخص نفسه بعيدًا عن سياسة أو تنظيمات العمل، وهو: أي لغة تستعملها أكثر في العمل على مستوى الاختيار الشخصي؟ وأين تجد السهولة والقدرة على التعبير أكثر؟ هل تجدها في العربية أم في الإنجليزية؟ وما السبب؟ وقد سبقت الإشارة إلى أن العينات المختارة كانت مجموعات من جهات عمل مختلفة في القطاعين الحكومي والخاص.

وبتحليل الإجابات، ظهر أن في كل مؤسسة حكومية أو خاصة بأنواعها المختلفة، بند محدد للغة العمل في دليل السياسات والإرشادات، والذي يجعل العربية لغة العمل إلى جانب اللغة الإنجليزية، على أن تكون العربية هي لغة المخاطبات الرسمية. وكانت نسبة استعمال العربية في ممارسات العمل غير المكتوبة[27] حسب الإجابات، من 25% إلى 50% في المؤسسات الخاصة. أما نسبتها في ممارسات العمل المكتوبة في المؤسسات نفسها، فكانت 100% للمخاطبات الرسمية، ومن 10% إلى 20% في المراسلات والمكاتبات الداخلية. ولم تختلف المؤسسات الحكومية عن الخاصة كثيرًا فيما يتعلق بنسب الاستعمال للعربية، وقد تراوحت هذه النسبة بين 50% إلى 70% في الممارسات غير المكتوبة في حال كان أفراد العمل كلهم من المتحدثين بالعربية. أما في الممارسات المكتوبة فكانت نسبة استعمال العربية 100% للمخاطبات الرسمية، وأيضًا من 10% إلى 20% في المراسلات والمكاتبات الداخلية.

وأشارت بعض الإجابات إلى أن نسبة استعمال العربية في ممارسات العمل المكتوبة وغير المكتوبة على المستوى الداخلي للمؤسسات، يعود في الغالب إلى طبيعة العمل في الإدارات من جهة، وإلى لغة مديري الإدارات من جهة ثانية. واتفقت الإجابات على أن استعمال الإنجليزية في المؤسسات الحكومية أصبح شائعًا في العمل بنسبة عالية، بسبب الاستعانة في العمل بخبراء ومستشارين من غير المتحدثين بالعربية، ولأن لغة المصادر والبيانات هي الإنجليزية، مما جعل اللغة الإنجليزية في هذه المؤسسات ضرورة مع كونها اللغة غير الرسمية في العمل. وتفاوتت المؤسسات الحكومية في التزامها باستعمال العربية في العمل، ولاحظت أن إجابات المنتمين إلى قطاعات عسكرية، هي التي أكدت على أن العربية هي لغة العمل الأساسية والمستعملة فعليًا، وأن الإنجليزية لا تستعمل في ممارسات العمل غير المكتوبة إلا في حال وجود الخبراء والمستشارين من غير المتحدثين بالعربية، ومع هذا الحرص فإن الإنجليزية أيضًا تستعمل لديهم في الممارسات المكتوبة الداخلية بنسبة عالية. أما القطاعات الحكومية الأخرى غير العسكرية فلم تكن الإجابات كاشفة عن المحافظة على الالتزام بالعربية في ممارسات العمل غير المكتوبة، بل كان الاستعمال للغتين متساويًا فيها، أو بنسبة أعلى للإنجليزية. أما المؤسسات الخاصة فتعددت أسباب انخفاض نسبة استعمال العربية فيها، ومن هذه الأسباب أن المؤسسة في الأصل عالمية، ومقرات العمل في البلاد العربية هي فروع عنها، ولذلك تحضر الإنجليزية بصفة رئيسة، وتحضر العربية بسبب الموقع الجغرافي لمقر العمل. ومن الأسباب أيضًا أن الجانب المعرفي والعلمي لتخصص المؤسسة ليس باللغة العربية في الأساس، وقد لاحظت هذا التفسير في إجابات المنتمين إلى مؤسسات مصرفية، ومؤسسات طبية، ومؤسسات تقنية.

أما السؤال المتعلق باللغة المفضلة في الاستعمال، واللغة التي تكون القدرة على التعبير فيها أسهل وأقوى، فقد تبين أن الإنجليزية هي اللغة المفضلة في الاستعمال، وتعددت أسباب هذا التفضيل، ولكن ما تكرر من هذه الأسباب بصورة واضحة، هو أن الإنجليزية هي اللغة التي كان بها الاكتساب المعرفي في الجانب الذي يُفضل استعمالها فيه، وعليه تكون في الاستعمال أسهل وأكثر

قدرة على التعبير والوصف، ولكن العربية تكون أقوى في جوانب أخرى أُكتسب الجانب المعرفي فيها بقراءات في مصادر عربية، ولذلك فالمعجم الذي تكون ذهنيا في هذا الجانب هو معجم عربي، ولذلك تكون في هذا السياق هي اللغة التي يقع عليها الاختيار في الاستعمال. وقد كان الاختيار مزدوجًا في الأفضلية للغتين العربية والإنجليزية في القطاعات الحكومية، أما القطاعات الخاصة، فكانت القوة في الاختيار وفي القدرة لصالح اللغة الإنجليزية، فهي اللغة المفضلة، ما لم يضطرهم الموقف إلى استعمال العربية.

هل يمكن القول إن استعمال الإنجليزية في المؤسسات الحكومية –خاصة- يحدث بصورة انتقائية واعية؟ وعليه، هل يبرر هذا الأمر التوجه نحو وجود الإنجليزية بصورة متساوية مع العربية في سياقات عمل متعددة، بل وربما متفوقة عليها في الحضور والاستعمال؟ وإذا تأملنا مسألة الانتقاء، فإننا سنجد أن هذا الانتقاء له مسار رسمي، وآخر دون رسمي. فالرسمي يتعلق بـ (العربية - المستوى الفصيح)، أما دون الرسمي فيتعلق بـ(الإنجليزية - المستوى غير الفصيح)، ولكل من المسارين مبرراته وآثاره، ولعل أهم أثر نتج عن ذلك هو تلك الهيمنة للغة الإنجليزية، والمكانة التي اتخذتها في المجتمع بصفة عامة.

إن الوضع اللغوي في المؤسسات الحكومية والخاصة، يفسر سبب تحول القدرة على استعمال اللغة الإنجليزية تحدثًا وكتابة، من نقطة قوة تستخدم في المفاضلة، إلى شرط أساسي، لمن يود العمل في كثير من الوظائف المطروحة للعمل في المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء. وهذا الشرط مع الوضع اللغوي القائم في عالم العمل، يفسران أيضًا توجه أرباب الأسر إلى أن يكون أولادهم متعددي اللغة، وألا تكون اللغة العربية هي ذخيرتهم الوحيدة، لأنها ستقلل من فرص العمل الجيدة التي يمكن أن يحصل عليها أبناؤهم في المستقبل. فاللغة العربية حسب معطيات العمل الحالية ومتطلباتها على حد قولهم ليست لغة الفرص، ومن ليس لديه إلا العربية فحظه قليل.

ج - الأسرة والمجتمع

أصبحت اللغة الإنجليزية لغة أساسية عند كثير من الأسر في تعاملهم مع أطفالهم، وهذا السلوك لا يمنعه ضعف المعرفة باللغة الإنجليزية عند الوالدين أو أحدهما، وهو في الواقع –غالبًا- الأم، بل إنه يفضل التواصل مع ابنه بلغة ركيكة على أن تكون اللغة المستخدمة هي العربية وحدها. وهذا الاعتبار للإنجليزية في التواصل اليومي منبعه الرئيس هو الأسرة في البداية، ثم المجتمع لكون هذه الفئة ضمن عناصر تكوينه الأساسية من الأسر والأفراد الذين يعطون لهذا الاعتبار قوته واستمراريته. ولست هنا بصدد المحاكمة، ولكن للسير في السؤال الذي قامت عليه فكرة هذا البحث: هل ثمة تعدد لغوي في السعودية؟ وإن كان هذا التعدد موجودًا، فما صوره الدالة عليه، وما أسبابه؟

وبالعودة إلى التعليم، فإن كثيرًا ممن اختاروا لأبنائهم مدارس لا تدرس الإنجليزية في مراحلها الأولى، ثم لا تدرسها بكثافة في المراحل اللاحقة، اختاروا أيضًا تعويض هذا الجانب الناقص من خلال مدرس خاص، أو من خلال مواقع إليكترونية تقدم دروسا ودورات لتعليم اللغة الإنجليزية أو تقويتها، ولم يكن مبرر هذا الاختيار لديهم هو أهمية اكتساب لغة ثانية للإعداد للمستقبل فحسب، بل كان من مبرراتهم الأساسية أن يكون الطفل قادرًا على مسايرة أقرانه والمجتمع، وكي لا يشعر بالحرج بسبب هذا النقص.

وكما أن الفئة التي تختار لأبنائها مدارس تدرس اللغة الإنجليزية، كان مبررها في الأساس هو بناء أبنائهم بناء يمكنهم من الحصول على معرفة متنوعة المصادر، ويمكنهم من الدخول في فرص تكون مقيدة بمعرفة هذه اللغة، فإن هناك أيضًا من هذه الفئة من يربط معرفة لغة ثانية أو أكثر بالمستوى الاجتماعي، وهذا الربط يجري أيضًا على نوع المدارس التي يدرس فيها الأبناء، والأنشطة التي يمارسونها، فهي لا بد -في تصورهم وما تربوا عليه- أن تكون معبرة عن المستوى الاجتماعي وناقلة له.

وبالنظر إلى الأسر التي لا تعطي أهمية لحضور اللغة الإنجليزية في التواصل اليومي، أو ضمن عناصر التكوين والتعليم لأبنائهم، فهل يمكن القول إن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة التي

يستعملها هؤلاء الأبناء في تواصلهم وكافة شؤون حياتهم الصغيرة والكبيرة؟ مما نلاحظه فإن الإجابة هي النفي، فاللغة الإنجليزية لم يعد مصدرها هو المدرسة والأسرة فقط، بل إن مصادرها متنوعة متعددة في جوانب الحياة المختلفة، وأصبحت عالية الحضور جنبا إلى جنب مع العربية، بل وأحيانًا تكون وحدها. وعليه، وبالنظر أيضًا إلى الأسر التي لا تستعمل إلا العربية في المنزل رغم معرفتها الجيدة جدًا بالإنجليزية، واعتمدت على المدرسة فقط في تكوين اللغة الإنجليزية، فهل يمكن القول إن الأبناء في هذه الحال قد اكتسبوا اللغتين بدرجة متساوية؟

يمكن القول إن الاكتساب يُعد متساويًا في بعض الحالات إذا تحدثنا فقط عن الكفاية اللغوية في المستوى العامي وليس الفصيح، أما الفصحى فقد أجمعت الإجابات على اختلاف فئات العينات، على أنها مستوى لغوي يصعب تفهيمه لأبنائهم، ويصعب التعبير به، ويصعب أيضًا على الأسر مساعدة الأبناء في تقوية اكتساب المستوى الفصيح، والسبب أيضًا على حد قولهم هو صعوبته المقارنة بالمستوى العامي، أو المقارنة بالمستوى الذي يتنوع الحديث فيه بالمستويين الفصيح والعامي، وفقًا لاختيارات يقررها المتكلم، مراعيًا في ذلك السياق، والكفاية اللغوية. وحسب الفهري فإن اهتزاز وضع الفصحى يعود إلى[28]:

- عدم استعمالها لغة للحديث؛ أي فقدانها لوضع اللغة الفطرية التي تتوارث عبر الأجيال دون تلقين.
- تآكل وظائف اللغة العربية الحياتية والعلمية والثقافية والاقتصادية والتواصلية تدريجيا.
- غياب سياسة لغوية فاعلة لتقوية استعمالها وحماية وظائفها.

رابعا - الاختيار اللغوي بين الصورة والمنفعة

إن مستوى الكفاية اللغوية هو أول ما يحدد اتجاه الاختيار. وما يتبادر إلى الذهن هو أن العربية بالنسبة إلى العربي هي اللغة التي يمتلك فيها مستوى أعلى من الكفاية اللغوية بطبيعة الحال،

ولكن الواقع يقول إن هذا ليس متحققا في كل الأحوال، بل إن الملاحظ هو سمة الضعف في مستوى الكفاية والتعبير باللغة العربية، التي يفترض أنها اللغة الأم[29]. حيث إن عدم امتلاك كفاية لغوية مناسبة في العربية مقارنة بها في الإنجليزية، ينتج عنه بالضرورة ضعف في الكفاية التواصلية في حال استعمال العربية، وهذا ما يجعل المتكلم يتحول باختياره نحو استعمال الإنجليزية التي ستوفر له مساحة لغوية آمنة، فهو سيكون أكثر ثقة بما يقوله عندما يتحدث باللغة التي يحمل فيها كفاية لغوية أعلى، وليس بالضرورة أن تكون العربية هي التي ستمنحه هذه الثقة، رغم كونها لغته الأولى إن جاز لنا هذا الوصف لها بالنسبة إلى المتكلم في هذه الحال.

يحدث التحول من لغة إلى أخرى سواء بقصد أو بدون قصد وفقا للموقف. ويمكن التمييز بين خمسة أنماط لهذا التحول[30]:

- عند الحديث مع شخص من جنسية أخرى.
- عند تغييرات في تدفق الفعل الكلامي مع المخاطبين أنفسهم.
- عند تغييرات في مقامات الكلام.
- عند اقتباس مقولات الغير.
- عند القفز العشوائي إلى اللغة الثانية المعروفة جيدا.

ويمكن القول أيضا إن الشعور بالانتماء أو محاولة الانتماء إلى جماعة ما، والرغبة في المحافظة على هذا الشعور ودعمه، يؤدي إلى الاتجاه نحو تمثل الصورة الاجتماعية المناسبة للسياق بصورة مثالية، وجزء من أدوات تمثل هذه الصورة هو الأسلوب اللغوي المستعمل، وهو جزء مهم. وعليه، فإن المرء في هذا الإطار يحدد اختياره اللغوي المناسب للصورة المطلوبة حسب السياق. وخلفيات الاختيار اللغوي متعددة، والصورة التي يكونها تقييم المتلقين أحد هذه الخلفيات. فاللغة تعد العنصر الرئيس في تقديم المرء لصورته، ولإدارة هذه الصورة أيضًا وفقًا للمتغيرات، والمواقف. وتلك

الصورة تصنعها اللغة بقصد من الشخص أو دون قصد، فهي تتكون تلقائيًا بربط السلوك اللغوي الملفوظ وغير الملفوظ بخلفيات ثقافية واجتماعية عامة وخاصة. واختيارات المرء اللغوية دالة على بيئته الجغرافية، ودرجته العلمية، وبيئته المهنية، وطبقته الاجتماعية.

يترتب المجتمع وفقًا لتنضيد اجتماعي، وهذا التنضيد هو الترتيب الهرمي للطبقات الاجتماعية داخل مجتمع ما، وتختلف معايير هذا التصنيف من مجتمع إلى آخر[31]. والطبقات الاجتماعية بصفة عامة تتعدد حسب الدخل، ومستوى التعليم، ونوع العمل أو المهنة. فهل تتكيف جميع فئات المجتمع مع المستوى المرسوم لها في إطار التنضيد الاجتماعي، وتلتزم وتندمج فيما يتسق مع هذا المستوى من أنشطة وممارسات حياتية؟

ليس هذا ما يحدث دائمًا، فالتطلع للمستويات الاجتماعية العالية يشغل مجموعات ليست باليسيرة في المجتمع، وكل يعبر عن هذا الانشغال بصور مختلفة، وكل هذه الصور على اختلافها واختلاف سياقاتها، تقوم على ادعاء ما لا يتفق مع الواقع، واللغة من الأدوات المستعملة استعمالا واضحًا في هذا السياق، ويتمثل هذا بوضوح في اختيار مستوى لغوي من اللغة نفسها، وهذا المستوى له معجمه، وأساليبه التركيبية، وله أيضًا تنغيماته الخاصة. أو بمحاولة إدخال لغة ثانية في الحديث وهي في الغالب الإنجليزية، فهذا الإدخال في تصورهم يوهم الآخرين بمستوى اجتماعي مختلف، ومع الوقت قد يحدث التماهي مع هذا الإيهام، فيقع الشخص نفسه في هذا الوهم.

إن الاختيارات اللسانية موجودة حتى في مجتمعات أحادية اللغة، والاختيارات هي القاعدة، فالطريقة التي ينطق بها الشخص الألفاظ، والطريقة التي يستعمل بها اللغة هي اختيارات فردية تقع ضمن الاستعمال الاجتماعي، وهذه الاختيارات تكشف عمن نكون من وجهة نظر ديموغرافية واقتصادية. ويعكس الاستعمال اللغوي الترتيب الاجتماعي، وهو شكل من السلوك الاجتماعي. ولا تُظهر دراسة هذه المتغيرات السوسيولسانية أن هناك توافقًا اجتماعيًا في استعمال اللغة فحسب، بل تُظهر أيضًا أن هناك توافقًا فيما يتعلق بمعنى الاستعمال اللغوي المتنوع[32].

أشرت إلى أنه مما يُلاحظ أن عدم معرفة لغة ثانية والإنجليزية تحديدًا، أصبح مخجلًا، ويوصف بالنقص حتى لطفل لا يزال في مراحل حياته الأولى. هذا الخجل وهذا النقص في الواقع هو شعور الوالدين أو أحدهما، وهو الذي يبنيه عند ابنه منذ أن يشعره بأن عدم قدرته على مسايرة أقرانه المتحدثين باللغة الإنجليزية هو شكل من أشكال النقص. وفي المقابل أيضًا فإن الفئة ذات المستوى العالي، تبني هذه الطبقية اللغوية، من خلال استخدامها أداة اللغة لتكون مميزة لأبنائها وفارقة لهم عن غيرهم. وهذه الطبقية اللغوية قديمة وليست حديثة، ولكن الانفتاح متعدد الأوجه، ومعطيات الحياة الحديثة وتطوراتها التقنية المتلاحقة، جعلت التحديات أمام هذه الطبقية، وأمام المنتفعين منها، أكبر وأصعب، وأصبحت مواجهة هذه التحديات مكلفة أمام من يريد المحافظة على وجودها. ويمكن القول إن هذه الطبقية اللغوية تسهم في وجود تعدد لغوي، أو تعزز من وجوده.

وفي هذا السياق يدافع جونز عن الحاجة إلى لغة عالمية مشتركة واحدة، الإنجليزية تحديدا، ضد السياسات الحمائية للغات. ويبني دفاعه على أن اللغة متغيرة عارضة، وكذلك الثقافة التي ترتبط بها فهي ليست قارة ثابتة، وليس قرار اختيار لغة مشتركة أمرا قسريا، بل هو قرار حر لمستعملي اللغة الذين يريدون الوصول إلى خزان كبير من المعلومات تحمله اللغة، وبأيسر السبل التي تكون اللغة فيها مفتوحة أو ميسرة. وهذا الاختيار تقرره عوامل متعددة منها السوق وخاصة سوق التبادل. وأما الذين يريدون حماية لغتهم ضد اللغة المشتركة، فإنهم يجدفون ضد التاريخ الذي يحكمه التبادل الاقتصادي على الخصوص. وأما الذين يعتمدون على مقاربات غير اقتصادية لوظائف اللغة، فهم يخاطرون بمصالح من يعتمد عليها. ويرى جونز أن الناس أحرار في اختيار لغة مشتركة منتشرة، وليس في هذا محاربة للتنوع، بل إنه اختيار عملي نفعي مبني على الواقع المفتوح، ويتنافى مع الحواجز والانغلاق[33].

ولا بد من الإشارة إلى مسألة الحرمان الناتجة عن الوضع اللغوي المتعدد، الذي تدعم المعطيات فيه والظروف اللغة الثانية لتأخذ مساحة تؤهلها لتكون لغة أولى. والحرمان هنا يتعلق بمن

اكتفى بلغته الأم، منطلقا في ذلك من قرار رسمي لا يعترف بالإنجليزية لغة رسمية للتعليم والعمل الحكومي وخاصة الإعلام. ولكن الواقع الحالي يربط الاكتساب المعرفي الأعلى والأكثر جودة باللغة الإنجليزية، ويربط التميز المهني بها أيضا. وهذه مبررات موضوعية تدفع المرء إلى أن تكون هي اختياره اللغوي، وخاصة في مجتمعات تردد مقولة: ذو اللغة الواحدة كطائر له جناح واحد.

الخاتمة والنتائج:

القرار يقابله الاختيار، فالقرار للدولة والاختيار للمجتمع. وتفعيل القرارات اللغوية في ظل استعمال متعدد للغة، وأيضا متنوع، هو من الأمور الصعبة التي تحتاج جهودا واعية وغير منقطعة. وقد وصل البحث بعد وصف وتحليل الاستعمال الفعلي للغة في المملكة العربية السعودية إلى مجموعة من النتائج، هي:

- مع أن النظام الرسمي قد أوجد القوانين، ومع أن الدعوات تنطلق في كل حين مطالبة باستعمال أحادي للغة، فإن الاستعمال وهو المعيار الحقيقي الكاشف فعليا عن واقع اللغة، يقول غير ذلك، وينقل تعددا لغويا واضحا، ويطرح لنا في الاستعمال في التعليم، ومؤسسات العمل، واستعمال الأسرة والمجتمع في كافة شؤون الحياة لغتين وليس لغة واحدة. وهناك محاولات لدعم اللغة العربية بوصفها لغة رسمية، وللمحافظة على الحق اللغوي لمجتمع هي لغته الأولى، إلا أنها ليست جهودا كافية بالنظر إلى نتائجها. ويبرر هذا أن رفع درجة المكانة في العالم على المستوى الاقتصادي والثقافي، أداته اللغوية هي اللغة الإنجليزية، وقد استعرض البحث مظاهر هذا الأمر ومؤثراته.
- الاتجاه إلى الإنجليزية ورفع منزلتها على مستوى التعليم والعمل بالدرجة الأولى، والتفاعل الاجتماعي بالدرجة الثانية، قد أدى إلى انخفاض مستوى العربية في نظر المجتمع. وهناك من يطرح في هذا السياق سؤالا بشأن من خذل الآخر، ففريق يرى أن اللغة العربية خُذلت من أهلها في ظل التعدد اللغوي القائم، وفريق آخر يرى أن اللغة خذلت أهلها. والنظرة

الموضوعية ترشدنا إلى أنه ليس ثمة خذلان في هذا السياق، وأن هذا السؤال ما هو إلا سؤال عاطفي. فاللغة ومستعمل اللغة في نمو وتطور وتأثر، والوعي بهذا التطور والنمو وعي حقيقي يمكننا من صنع استراتيجيات لغوية لا تدعم الأحادية اللغوية، ولا الذوبان في اللغة الثانية وضياع الهوية. إنما تدعم استعمالا مراعيا للغتين، مدركا واقع وجودهما معا.

- الوعي الموضوعي والجاد يتمثل في بقاء اللغة الثانية ضمن حدودها وفي حيزها، دون أن يتمدد هذا الحيز فتتوسع حدود الاستعمال، لتدخل فيما لا حاجة لها فيه، وفيما لا علاقة فعلية له بالانفتاح الثقافي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا الأمر لا يمكن ترسيخه إلا ضمن تخطيط لغوي جاد، يرسم إجراءات وجود اللغتين، وينطلق من واقع التعدد اللغوي ويعترف به.
- إن أحادية اللغة في المجتمعات بصفة عامة ومنها المجتمع موضوع البحث هنا (المملكة العربية السعودية)، ليست إلا وهما، أو محاولات في اتجاه تقوية اللغة الأولى ورفع مكانتها في أفضل الأحوال. أما الواقع اللغوي البعيد عن الوهم والذي يشق طريقه بصفة طبيعية بغض النظر عن وجود اعتراف رسمي داعم له أو لا، فهو واقع التعدد اللغوي.

الهوامش والإحالات:

(1) نوفو، قاموس علم اللغة: 173.
(2) كولماس، دليل السوسيولسانيات: 650.
(3) نوفو، قاموس علم اللغة: 200.
(4) غارمادي، اللسانة الاجتماعية: 115.
(5) نفسه: 116.
(6) كولماس، دليل السوسيولسانيات: 46.
(7) هدسون، علم اللغة الاجتماعي: 25.
(8) كالفي، السياسات اللغوية: 104.

(9) كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية: 395.

(10) كالفي، السياسات اللغوية: 65.

(11) كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية: 226.

(12) دريدا، أحادية لغة الآخر أو ترميم الأصل: 115، 116.

(13) كالفي، السياسات اللغوية: 74.

(14) الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية: 279.

(15) بسام بركة، اللغة العربية وتحديات العصر الحديث: 25.

(16) بوقرة، المشهد اللساني العربي والراهن الثقافي: 241.

(17) بلعيد، اللغة العربية والعولمة: 117.

(18) بوبوفا، وستيرنين، اللسانيات العامة: 129.

(19) وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: 5.

(20) نفسه: 6.

(21) نفسه: 6.

(22) نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه: 29.

(23) وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: 8.

(24) نفسه: 9.

(25) نفسه: 12.

(26) أستعمل هنا (في الوقت الحاضر) إشارة إلى أن هذا الوضع اللغوي لم يصبح ملحوظا إلا بشكل تدريجي في السنوات العشر الماضية.

(27) النقاشات في الاجتماعات، والعروض التقديمية، والحوار في لقاءات العمل... إلخ.

(28) الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية: 77.

(29) يدعونا هذا إلى السؤال عن مفهوم اللغة الأم، وكيف يمكن للمرء أن تكون كفايته أضعف في لغته الأم التي اكتسبها منذ طفولته؟ ويدعونا هذا أيضا للسؤال، هل يمكن أن تكون اللغة الأم هي مستوى من العربية وهو المستوى غير الفصيح؟ وعليه تصبح الفصحى لغة لا ينطبق عليها وصف اللغة الأم، أو اللغة الأولى أيضا، لكونها المستوى الأضعف عند المتكلم.

(30) بوبوفا، وستيرنين، اللسانيات العامة: 385.

(31) كولماس، دليل اللسانيات: 966.

(32) نفسه: 298.

(33) الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية: 260.

قائمة المصادروالمراجع:

1) بركة، بسام، اللغة العربية وتحديات العصر الحديث، مجلة حوار العرب، بيروت، السنة الأولى، ع 5، أبريل 2005.
2) بلعيد، صالح، اللغة العربية والعولمة، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع 4، 2001م.
3) بوبوفا، زينايدا، وستيرنين، يوسف، اللسانيات العامة، ترجمة: تحسين رزاق عزيز. ابن النديم للنشر، الجزائر، دار الروافد، بيروت، ط1، 2017م.
4) بوقرة، نعمان، المشهد اللساني العربي والراهن الثقافي- تحديات وآفاق، ضمن كتاب: مقاربات في اللغة والأدب (2)، سلسلة علمية صدرت عن قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الملك سعود، الرياض، 2007م.
5) دريدا، جاك، أحادية لغة الآخر أو ترميم الأصل، ترجمة: عزيز توما، إبراهيم محمود. دار الحوار للنشر، سوريا، ط1، 2009.
6) غارمادي، جولييت، اللسانة الاجتماعية، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1990م.
7) الفاسي الفهري، عبد القادر، السياسة اللغوية في البلاد العربية، دار الكتاب الجديد، ليبيا، ط1، 2013م.
8) كالفي، لويس، حرب اللغات والسياسة اللغوية، ترجمة: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008م.
9) كالفي، لويس، السياسات اللغوية، ترجمة: محمد يحياتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م.
10) كولماس، فلوريان، دليل السوسيولسانيات، ترجمة: خالد الأشهب، ماجدولين النهيبي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2009م.
11) نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية، 1994م.
12) نوفو، فرانك، قاموس علم اللغة، ترجمة: صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012م.
13) هدسون، علم اللغة الاجتماعي. ترجمة: محمود عياد، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1990م.
14) وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، 1995م.